

المحاضرة الرابعة

1. مؤشرات الأسواق المالية الدولية

تقاس حركة واتجاهات الأسعار في أسواق الأوراق المالية من خلال المؤشرات والمتوسطات (Indexes and Averages)، والتي يتكون كل منها من مجموعة من الشركات والتي يفترض فيها أنها تعكس السوق جميعها. أولاً. تعريف المؤشر:

يمثل مؤشر السوق (Market index) قيمة رقمية مطلقة (Absolute) بصورة متوسطة (Average) أو أرقام قياسية (Indices) تصلح لعمليات المقارنة والملاحظة والتتبع والقياس للتغيرات الزمنية أو التغيرات المقطعية بين المنشآت والصناعات والأسواق والأقاليم ودول العالم في مستوى زمني معين والحاصلة في سوق رأس المال، سواء كانت السوق منظمة أو غير منظمة.

ومؤشرات حالة السوق قد تعكس لنا:

✓ حالة سوق الأسهم، ومن أمثلة المؤشرات تلك المؤشرات نجد: مؤشر داو جونز، مؤشر S&P500، مؤشر نيكيا 225، مؤشر كاك 40...إلخ.

✓ حالة سوق الأسهم لصناعة أو قطاع معين، مثل مؤشر داوجونز للمرافق DJUA أو مؤشر ستاندر آند بورز لصناعة المنافع العامة (S&P Public Utilities).

✓ حالة سوق الأسهم لإقليم معين، وهي مؤشرات مركبة لاقتصاديات ترتبط بنموذج تكامل اقتصادي معين، مثل مؤشر صندوق النقد العربي الذي يقيس أداء أسواق 12 دولة عربية ليعكس حالة أسهم تلك الدول.

✓ حالة سوق الأسهم لتكنولوجيا معينة، مثل مؤشر نازداك (NASDAQ) والذي يعكس حالة سوق شركات التكنولوجيا المتقدمة (مايكروسفت، إنتل...).

ثانياً- أهمية المؤشر: إن نشاط الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في سوق رأس المال تمثل جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي في الدولة، وإذا ما اتسمت سوق رأس المال بقدر من الكفاءة فإن المؤشر المصمم بعناية لقياس حالة السوق ككل من شأنه أن يعكس الحالة الاقتصادية للدولة، كما يمكن كذلك لمؤشرات أسعار الأسهم أن تتنبأ بالحالة الاقتصادية المستقبلية، وذلك قبل حدوث أي تغيير قبل فترة زمنية معينة.

المحاضرة الرابعة

ثالثا- المؤشرات العالمية (International Indexes): إن الحديث عن المؤشرات المعتمدة يرتبط بالأسواق المالية الدولية التي تتبنى هذه المؤشرات.

تعتبر مؤشرات الأسهم الأمريكية والأوروبية وبعض المؤشرات الآسيوية من أهم مؤشرات الأسواق المالية العالمية، ومن أهم المؤشرات الأمريكية نجد مؤشر داو جونز الصناعي، مؤشر ستاندر أند بورز ومؤشر ناسداك، وفي أوروبا نجد مؤشر فوتسي البريطاني وداكس الألماني وكاك الفرنسي، وفي آسيا نيكاي الياباني وشنغهاي الصيني...إلخ.

مؤشرات بعض البورصات العالمية- الناشئة- العربية

المنطقة	اسم المؤشر	مكوناته
الولايات المتحدة الأمريكية	داو جونز الصناعي (Daw-Jones)	يحتوي على 30 ورقة مالية، أي 30٪ من القيمة السوقية للأسهم في بورصة نيويورك.
	ستاندر أند بورز 500 (S&P 500)	يحتوي على 500 ورقة مالية، أي 80٪ من القيمة السوقية للأسهم في بورصة نيويورك.
إنجلترا	FT-30	30 من الأوراق المالية الأكثر أهمية في بورصة لندن.
	FTSE-100	المؤشر الأكثر شهرة، يحتوي على 100 ورقة مالية تمثل 70٪ من إجمالي رسملة البورصة.
فرنسا	CAC 40	40 ورقة مالية لأكثر الشركات أهمية في بورصة باريس.
ألمانيا	DAX	30 ورقة مالية تمثل 70٪ من رسملة السوق.
اليابان	Nikkei-225	225 ورقة مالية تمثل 70٪ من رسملة بورصة طوكيو.
مؤشرات بعض الأسواق الناشئة		
سنغافورة (OCBC)- كوريا الجنوبية (KCS)- تايلاندا (SET)- تايوان (TSE)- هونج كونج (HANA SANG)- إندونيسيا (JSE)- ماليزيا (KLSE)		
مؤشرات بعض الأسواق العربية		
البحرين (BSE)- مصر (CMA)- الأردن (ASE)- الكويت (KSE)- لبنان (BSI)- المغرب (MASI)- عمان (MSM)- فلسطين (AL-QUDS)- قطر (CBQ)- السعودية (NCFEI)- تونس (BVMT)- الإمارات (NBAD)		

II. أقسام الأسواق المالية الدولية

تنقسم الأسواق المالية الدولية حسب الأدوات المتداولة وأجل الاستحقاق إلى نوعين رئيسيين هما:

أولاً. أسواق النقد الدولية (International Money markets):

1- تعريف أسواق النقد الدولية: وهي السوق التي تهتم بالتدفقات الدولية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل وقد إنتشرت في العالم على شكل مراكز مالية خارجية (Offshara Centres)، تتولى إدارة وتسيير عمليات الصيرفة الدولية، من خلال سن القوانين التي تسهل العمليات وتوسيع نطاقها على الصعيد العالمي، أما أهم أهدافها فهو توفير ظروف أفضل للإستثمارات متعددة الجنسيات. ويكون التعامل في هذه السوق بين البنوك التجارية في تلك الودائع التي تكون بمبالغ كبيرة ولمدة قصيرة تتراوح بين يوم وسنة. إن التعاملات في هذه السوق تتم بالعملة الأجنبية وبالتالي فإن هذه السوق تتأثر كثيراً بتقلبات أسعار الصرف.

2- الصيرفة الدولية (International Banking):

لقد شهدت بداية الستينات تغيرات هيكلية في النظم المصرفية المحلية، ولم تقتصر أنشطتها على الخدمات المصرفية التقليدية (تسوية المدفوعات وتمويل التجارة الخارجية)، إذ سرعان ما بدأت تلك النظم بإنشاء شبكات لها في فروع ومكاتب في خارج حدود الدولة الأم والعمل في الأسواق الأجنبية، وقد تنامت هذه السوق لتصبح سوقاً عالمية تغطي أنشطتها العالم ككل، فتوسعت البنوك والمؤسسات العاملة فيه حتى وصل عددها عام 1981 إلى نحو 600 مصرفاً من 85 بلداً تعمل في دول خارج المقر الرئيس وتسيطر على 400 فرع تابع لها، وباتت المصارف دولية النشاط تمارس دورها بوصفها المؤسسات المسؤولة عن تدويل رؤوس الأموال بين كل دول العالم.

إن تمويل الصادرات كان أول الأنشطة المعروفة في حقل الصيرفة الدولية، ويتضمن مثل هذا النشاط أعمال فتح الاعتمادات المستندية والتعامل بالأوراق المالية مؤجلة الدفع، إلى جانب توفير مبالغ لتمويل عمليات البيع والشراء والقروض قصيرة الأجل، وتمويل احتياجات رؤوس الأموال العاملة (Working Capitals)، وأحياناً توفر الصيرفة الدولية قروض متوسطة وطويلة الأجل، إلا أنه مع منتصف السبعينيات (1970) بدأت الصيرفة الدولية بمنح قروض طويلة الأجل لمشاريع مختلفة، بما فيها قروض للدول النامية.

تمارس الصيرفة الدولية إلى جانب منح القروض المختلفة أعمالاً متنوعة، يمكن ذكر أهم تلك

الأنشطة المالية وغير المالية فيما يلي:

- خدمات التحويل الخارجي للأغراض التجارية؛
- الاقتراض والإقراض في السوق الأوروبي؛
- إصدار السندات والاكتتاب فيها (أوروبية كانت أم أخرى)؛

المحاضرة الرابعة

- التعاون والتنسيق مع البنوك الأخرى لتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة؛
- تمويل المشروعات بمختلف أنواعها؛
- تقديم الاستشارات والمعلومات للشركات متعددة الجنسيات وزبائنها؛
- بناء قاعدة معلوماتية واسعة لخدمة نشاط الصيرفة الدولية.

تمارس بعض المصارف التجارية الدولية كل أو جزء من هذه الأعمال والأنشطة، وقد تخصص أخرى ببعض الأنشطة وليس جميعها، وتعد أعمال الصيرفة الدولية معقدة مقارنة بأعمال الصيرفة التي تمارسها البنوك المحلية أو الوطنية، وذلك لتأثرها بالكثير من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والسياسية.

3- أنواع عمليات الصيرفة الدولية (Type of International Banking Operations):

1-3- البنوك المراسلة (Correspondent Banks): هي شبكة من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، التي يستخدمها أو يتعامل معها البنك المحلي لتقديم خدمات تحويل الأموال وتمويل التجارة الخارجية والاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المالية الأخرى، لصالح عملائه المحليين أو أنشطة البنك الاستثمارية الدولية. وتظهر أهميته البنك المراسل في إنهاء الاعتمادات المستندية كضامن للمصدر في عمليات التصدير، حيث يكون أحد عملاء البنك المحلي يرغب في استيراد بضاعة ويقوم البنك المحلي بعمل التحويلات المالية اللازمة لعملية الاستيراد.

2-3- بنوك الفروع (Branch Banks): هي البنوك التي تملك فروعاً لها في دولة أو دول أخرى، ويخضع الفرع إلى أنظمة وقوانين الصيرفة في الدولة التي يعمل فيها، أما ملكية هذه الفروع فقد تكون للدولة أو ملكية مشتركة، كما هو الحال لبعض البنوك العاملة في سنغافورة وهونغ كونغ.

3-3- البنوك التابعة والهجينة (Subsidiary and Affiliate Banks):

1-3-3- البنوك التابعة: هي بنوك مستقلة يتم تأسيسها في البلد الذي تعمل فيه، يساهم البنك الأم بنسبة ملحوظة في رأسمال هذه البنوك إلا أنها ليست فرعاً للبنك الأم. يعمل البنك التابع وفقاً للوائح المطبقة على الخدمات المصرفية في البلد المضيف، فالبنوك التابعة ليست ملزمة باللوائح المصرفية التي تنطبق على البنك الأم في الدولة أو الدول التي تم تأسيس الشركة الأم فيها.

تتولى البنوك التابعة القيام ببعض الأعمال المصرفية للزبائن في البلد الذي تعمل فيه، مثل الخدمات الاستشارية كبيع وشراء الأوراق المالية، وتوفير معلومات عن الأسواق المالية الخارجية لقاء عمولة يحصل عليها البنك التابع.

المحاضرة الرابعة

من الأمثلة على هذه البنوك امتلاك بنك باركلي في لندن وبنك طوكيو في اليابان أسهما في رأس مال بنك يعمل في الولايات المتحدة أو كندا أو دول أوروبا.

3-3-2- البنوك الهجينة: بنوك محلية التأسيس ولكنها مملوكة جزئيا من قبل بنك آخر، فيكون المالك المشارك إما بنكا أجنبيا مؤسساً في بلد البنك الهجين أو العكس. والميزة لمثل هذه البنوك تعود لامتلاكها خبرات ومعارف مصرفية كما لو كانت ملكيتها تعود لعدة بنوك أجنبية، إلا أن المخاوف اتجاه هذا النوع هي الصراع المحتمل النشوء بين الأطراف المشاركة في إدارته.

3-4- المكاتب والوكالات (Representatives Offices and Agencies): هي كيانات مالية تمثل البنك الأم في الدولة الأجنبية، ولا تقوم بأغلب الأنشطة المصرفية، فهي لا تمنح الائتمان ولا تقبل الودائع، كما لا تتعامل في الأوراق المالية، فتتمثل مهامها في تقديم الاستشارات المالية والمصرفية، تقديم معلومات عن أنشطة الأعمال، كما تقدم لزيائنها استشارات فيما يتعلق بتعاملهم مع البنوك كمثلاً فتح الحسابات المصرفية.

3-5- الإتحادات المصرفية (Consortium Banking): تتألف الإتحادات المصرفية من بنكين أو أكثر يشاركون في رأس مال البنك الجديد، وهذه البنوك المتحدة قد تكون من جنسيات ودول مختلفة، ومن المزايا التي تتصف بها هذه الإتحادات تتمثل في اتساع شبكة قدراتها المالية والخدمية في منح القروض متعددة الأنواع وبشروط تمتاز عن تلك التي يقدمها البنك الواحد منفرداً، وقد عرف عدد الإتحادات المصرفية تزايداً خلال العقود الأخيرة.

4- مقومات الصيرفة الدولية: تتمثل أهم مقومات الصيرفة الدولية في اتخاذ الإجراءات التالية:

- تحسين الرسملة وإدارة المخاطر (بازل 1، 2، 3):

- تحسين قواعد المحاسبة وأنظمة التدقيق والرقابة والإفصاح المالي والنشر، أي تحسين مبدأ الشفافية؛

- تفعيل أنظمة وأجهزة الرقابة المصرفية الداخلية والخارجية؛

- ترشيد إدارة عمل المصارف (Corporate Governance)؛

- إنخراط المصارف في الجهود الدولية لمكافحة تبييض الأموال المرتبطة بالمخدرات والفساد وسائر أنواع الجريمة المنظمة.

ثانياً. أسواق رأس المال الدولية (International Capital markets): وتهتم هذه السوق بالتدفقات الدولية لرؤوس الأموال طويلة الأجل، وتعتبر هذه السوق إحدى المصادر المهمة للتمويل الدولي، من خلال دورها كوسيط مالي بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم بتعبئة المدخرات الوطنية بالإضافة إلى المدخرات الأجنبية وتقديمها في شكل استثمارات طويلة الأجل، وإلى جانب دورها في توفير القروض الدولية المقيمة بالعملة القيادية، فهي تضم كذلك أسواق للأوراق المالية والتي تعد أحد عناصرها الأساسية، باعتبارها سوقاً تباع

المحاضرة الرابعة

وتشترى فيه الحقوق من الأوراق المالية، سواء كانت حق ملكية (الأسهم) أو سند مديونية (السندات) وفقا لقواعد وأنظمة معينة.

ويتم التعامل في هذه السوق بعقود القروض المشتركة، إضافة إلى إصدار وتداول السندات الأوروبية والأجنبية. وتتأثر هذه السوق بتقلبات أسعار الفائدة وكذا تقلبات أسعار الصرف.